

نواب يتقدمون باقتراح لتعديل التركيبة السكانية

المادة (4): يحظر على الجهات الحكومية الموافقة على تحويل العمالة المنزلية إلى عمالة وفق القطاع الأهلي أو النقطي، وتحويل سمات الزيارة إلى إقامة للعمل، وتحويل سمات الزيارة إلى الالتحاق بعائل، وتجديد إقامة العامل المستقدم وفق العقود الحكومية بعد انتهاء المشروع الحكومي.

المادة (5): من دون الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس الذي لا يتجاوز 10 سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على 100 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف عام أمر أو وافق على استخدام عامل على الرغم من تجاوز الجنسية التي ينتمي إليها العامل النسبة المنصوص عليها في الجدول رقم (1).

المادة (6): من دون الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس الذي لا يتجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على 50 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أمر أو وافق على تحويل شخص إلى إقامة للعمل أو قام بتجديدها على نحو مخالف لما ورد في أحكام المادة رقم (4).

المادة (7): فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد 6، 5، يحكم على الجاني بالعزل من الوظيفة العامة. المادة (10): على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

وأعضاء البعثات السياسية الموفدون للكويت وأزواجهم وأبنائهم بشرط المعاملة بالمثل، ورؤساء الدول وأفراد أسرهم، ومشغلو وسائل النقل الدولية، وأعضاء البعثات العسكرية للدول التي تبرم معها الكويت اتفاقيات أمنية.

المادة (2)، يكون حساب أوزان الجنسيات وفق النسبة والتناسب مع عدد المواطنين الكويتيين ويحدد الجدول رقم (1) من هذا القانون نسبة كل جنسية بالنسبة إلى عدد المواطنين.

وتعد كل نسبة منها حدا أقصى لهذه الجنسية، ولا يدخل في احتساب تلك النسب ما ورد ذكرهم في المادة (1)، وتعمل الجهات الحكومية على اتخاذ التدابير اللازمة للعمل على تخفيض الوزن النسبي للجنسيات في الكويت، طبقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون، من دون الإخلال بحق مجلس الوزراء بإصدار قرار بحظر الاستخدام الجنسية بعينها ولو لم تتجاوز النسبة المنصوص عليها في الجدول المشار إليه.

المادة (3): لا يجوز استخدام أي عامل إلى دولة الكويت في حال تجاوز وزن الجنسية النسبة المسموح فيها المذكورة في الجدول رقم (1) وبظل حظر الاستخدام سارياً لحين انخفاض نسبة الجنسية الأجنبية عن الوزن المنصوص عليه في الجدول رقم (1)، وتلتزم الإدارة المركزية للإحصاء بتزويد الجهات الحكومية بالنسب المتحققة لكل جنسية كل 3 أشهر.



بدر الملا

والمصرية 10 في المئة من عدد الكويتيين. ورأوا أن الاقتراح يأتي نظراً لما تلمسه المشرع من تخوف من قيام بعض الموظفين العموميين، بالموافقة على استثناءات لتجاوز هذه النسب المنصوص عليها، لافتين إلى أنهم حرصوا على الاقتراح بقانون على تجريم أفعال الموظفين العموميين ممن يخالف أحكام هذا القانون

ونص الاقتراح على العديد من المواد، واقترح النواب وضع قانون يحدد الحد الأقصى لنسبة تلك الجنسيات بالنسبة لعدد المواطنين، ويحظر استخدام أي شخص من هذه الجالية للعمل في حال تجاوز عدد جاليتها عدد المواطنين، وقد أرفق بالاقترح بقانون الجدول الذي يبين هذه النسب، بحيث لا تتجاوز الجالية الهندية 15 في المئة،

واقترح النواب وضع قانون يحدد الحد الأقصى لنسبة تلك الجنسيات بالنسبة لعدد المواطنين، ويحظر استخدام أي شخص من هذه الجالية للعمل في حال تجاوز عدد جاليتها عدد المواطنين، وقد أرفق بالاقترح بقانون الجدول الذي يبين هذه النسب، بحيث لا تتجاوز الجالية الهندية 15 في المئة،

تقدم النائب الدكتور بدر الملا ونواب باقتراح بقانون بخصوص التركيبة السكانية، لافتين إلى أن الاختلالات التركيبة السكانية من المشاكل التي عانت منها الكويت في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المشكلة أفرزت آثارها بشكل جلي وخطير وقت انتشار فيروس كورونا المستجد، إذ تبين وجود الكثير من العمالة السائبة.

وأضاف النواب الدكتور بدر الملا ونواب باقتراح بقانون بخصوص التركيبة السكانية، لافتين إلى أن الاختلالات التركيبة السكانية من المشاكل التي عانت منها الكويت في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المشكلة أفرزت آثارها بشكل جلي وخطير وقت انتشار فيروس كورونا المستجد، إذ تبين وجود الكثير من العمالة السائبة.

وأضاف النواب الدكتور بدر الملا ونواب باقتراح بقانون بخصوص التركيبة السكانية، لافتين إلى أن الاختلالات التركيبة السكانية من المشاكل التي عانت منها الكويت في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المشكلة أفرزت آثارها بشكل جلي وخطير وقت انتشار فيروس كورونا المستجد، إذ تبين وجود الكثير من العمالة السائبة.

وأضاف النواب الدكتور بدر الملا ونواب باقتراح بقانون بخصوص التركيبة السكانية، لافتين إلى أن الاختلالات التركيبة السكانية من المشاكل التي عانت منها الكويت في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المشكلة أفرزت آثارها بشكل جلي وخطير وقت انتشار فيروس كورونا المستجد، إذ تبين وجود الكثير من العمالة السائبة.

الدلال يسأل الروضان عن محدودية دور «الصناعة» خلال أزمة كورونا

رياض عواد

شدد النائب محمد الدلال على ضرورة استئشاف عقد الجلسات العلنية لمجلس الامة خلال الأسابيع المقبلة حتى تؤدي دورنا في الرقابة وإقرار القوانين المهمة، وأصفا الاجتماع الحكومي - النيابي بالمهم جدا لكنه لا يغني عن عقد الجلسات.



محمد الدلال

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أن ما طرحته الحكومة من خطط وأفكار يجب طرحه في جلسات عامة فلا يوجد سر يمنع النقاش العام ولن يؤثر على مسيرة الحكومة في مواجهة الوباء، ففتح أثنين على بعض الجهود ووجهنا انتقادات لبعض الأمور لتقويم العمل.

وذكر الدلال أنه ركز اليوم على البعد القانوني للإزمة في ظل التوقعات برفع دعاوى قضائية كثيرة بالألاف تخص الإيجارات وغيرها من الطعون القضائية المتوقعة حيث عطلت الإزمة الراهنة الكثير من المصالح والحقوق ما يجب تحديد تصور واضح للتعامل معها لعدم وجود ما يطمئن إلى وجود أي رؤية أو آلية قبل العودة التدريجية للحياة الطبيعية. وبين أنه وجه سؤالاً إلى وزير التجارة في شأن دور هيئة الصناعة بتوزيع القسائم الصناعية ومدى التزامها بالغرض الممنوحة م ناجله ودور الوزارة بمواجهة كورونا، لا سيما أن الإزمة الراهنة كشفت عن خلل وأوجه فساد بسبب منح القسائم بالواسطة وتغير الغرض المخصصة من أجله.

كما أعلن النائب محمد حسين الدلال عن توجيه سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان (نص السؤال): المفترض أن تضطلع الهيئة العامة للصناعة

بإقامة وتعزيز الصناعة المنتجة والمفيدة لاحتياجات الدولة أو تنشيط الاقتصاد ودعم الدولة في الأزمات، ونجد على مر السنين ان الصناعة الانتاجية وقبلها ادارة شؤون الصناعة دون المستوى المطلوب ولم تحقق كافة اهدافها واحتياجاتها ونتائج توصيات تلك الدراسات والدراسة ان وجدت في المرحلة من يناير 2015 وحتى تاريخه مع تزايد ونسخ من الدراسات. اهداف وبرامج لتنشيط الاقتصاد من ميزانية الدولة، ومن جانب اخر فإن الواقع يحكي شكوى اهل القطاعالعالمينفي هذا المجال والراغبين بدور في مجال الصناعة من ادارة شؤون الصناعة على مر السنين، لذا يرجى افادتنا بالاتي: 1- يرجى تزويدى بعدد المصانع والقسائم الصناعية الموجودة في الدولة والعملية فعلياً منذ ايار 2015 وحتى تاريخه مع ذكر اسم المصنع ونوع الانتاج والقطاع الذي يخدم به المصنع او القسمية الصناعية.

2- ما هي اسباب قيام الهيئة العامة للصناعة برفض او عدم الموافقة لطلبات ترخيص مصانع او قسائم صناعية بحجة وجود

حماد يجدد مطالبته بضرورة إنهاء العام الدراسي وفتح المساجد

وتطرق الى ضرورة إنهاء العام الدراسي مع استغرابنا الى عدم وجود وزير التربية الذي لا زال حتى الآن خارج التغطية». ولفت حماد الى ان جميع دول الخليج عطلت الدراسة الا دولة الكويت رغم ان اجراءات وزارة الصحة لازالت في بدايتها مشددا على ضرورة انجاح جميع المراحل الدراسية من الصف الاول حتى الصف الحادي عشر واعتماد نتيجة الفصل الدراسي الاول لطلبة الصف الثاني عشر. وأشار الى ان هناك اقتراحا اخر بشأن منح جميع الطلبة 100% في الكورس الثاني وبعدها يتم جمع درجات

جاء النائب سعدون حماد تأكيد على ضرورة إنهاء العام الدراسي في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد لافتاً الى عدم جوهزية المدارس التي اصبح اغلبها مستغلا من قبل وزارتي الصحة والداخلية والجمعيات التعاونية. وقال حماد عقب الاجتماع النيابي الحكومي في مجلس الأمة اليوم «اننا استمعنا اليوم الى شرح من سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين حول الاجراءات التي سيخدها مجلس الوزراء في اجتماعه غدا بشأن الإزمة الراهنة». وأضاف «ابدينا كنواب ملاحظتنا

جاء النائب سعدون حماد تأكيد على ضرورة إنهاء العام الدراسي في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد لافتاً الى عدم جوهزية المدارس التي اصبح اغلبها مستغلا من قبل وزارتي الصحة والداخلية والجمعيات التعاونية. وقال حماد عقب الاجتماع النيابي الحكومي في مجلس الأمة اليوم «اننا استمعنا اليوم الى شرح من سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين حول الاجراءات التي سيخدها مجلس الوزراء في اجتماعه غدا بشأن الإزمة الراهنة». وأضاف «ابدينا كنواب ملاحظتنا

جاء النائب سعدون حماد تأكيد على ضرورة إنهاء العام الدراسي في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد لافتاً الى عدم جوهزية المدارس التي اصبح اغلبها مستغلا من قبل وزارتي الصحة والداخلية والجمعيات التعاونية. وقال حماد عقب الاجتماع النيابي الحكومي في مجلس الأمة اليوم «اننا استمعنا اليوم الى شرح من سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين حول الاجراءات التي سيخدها مجلس الوزراء في اجتماعه غدا بشأن الإزمة الراهنة». وأضاف «ابدينا كنواب ملاحظتنا

أجر وعافية

مركز جراحة العظام والعمود الفقري

دكتوراه في جراحة العظام - بريطانية
دبلوم في إصابات الملاعب (فيفا)
الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الزمالة / العضوية:

- الكلية الملكية للجراحين بأدنبرة
- الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الخدمات المقدمة:

- عمليات مفصل الركبة الصناعي
- جراحات مناظير الركبة
- إصابات الملاعب والرباط الطليبي
- جراحة القدم والكاحل ومناظيرها
- جراحات إستبدال الورك
- جراحات الطرف العلوي
- إجراءات تقويم العظام وجراحات الكسور

د. إبراهيم باروني
DR. IBRAHIM BAROUNI
استشاري جراحة العظام والحوادث
CONSULTANT ORTHOPEDIC SURGERY AND TRAUMA

كان الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان
Cancer Aware Nation
C.A.N

بالإمكان علاج السرطان
www.cancampaign.com

للإستفسارات الطبية والعامة
2250226 إتصل على

(للتبرع بالدم)
الإتصال على
بنك الدم المركزي

25339511

مستشفى الحساسية
24849252

مستشفى مبارك الكبير
25312700/9

مستشفى الصباح ولادة
24843100

مستشفى الأميري اطفال
22451442

مستشفى الفروانية
24888000

مستشفى الرازي
24846000